

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحاضرة الثانية
من دورة أصول الفقه

نظرية الحجية

أ.د. علي جمعة



بسم الله الرحمن الرحيم
المحاضرة الثانية
من دورة أصول الفقه
نظرية الحجية
أ.د. علي جمعة

قمنا في المرة السابقة بإطلالة سريعة على ما أسميناه بالنظريات الحاكمة لعلم أصول الفقه، تكلمنا أولاً عن مبادئ أصول الفقه، وهي المبادئ العشرة التي يحاول كل صاحب علم أن يجيب عنها أو يتكلم عنها قبل الخوض في هذا العلم. ما هو تعريف هذا العلم؟ ما هو موضوع هذا العلم؟ ما مسائل هذا العلم؟ ما فائدة هذا العلم، من الذي وضع هذا العلم ما نسبة هذا العلم بالنسبة للعلوم الأخرى؟ ما هو حكم هذا العلم؟ ما هو فضل هذا العلم.

وكذلك يتكلمون عن استمداد هذا العلم من أين يستمد مسائله، وقلنا إن هذا العلم (أصول الفقه: هو معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد)، وأن موضوعه هو الأدلة الشرعية من حيث استنباط الأحكام منها، وقلنا إن استمداده من علم الكلام، وعلم التوحيد، واللغة العربية، ومن الأحكام الشرعية. وشرحنا ما يسميه بعض الأصوليين بمقدمات علم الأصول، وهو الحكم، وأن الحكم هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء، أو التخيير أو الوضع، وشرحنا هذا التعريف وبيننا أقسام هذا الحكم الذي هو دائماً يقع صفة في الجملة المفيدة في الفقه فيكون موضوع الفقه هو أفعال المكلف مبتدأً ويكون حكم الله سبحانه وتعالى خبراً لها فتتكون الجملة المفيدة (الصلاة واجبة، والسرقه حرام، والأكل مباح... الخ).

وأن هذه الأحكام الوضعية خمسة، أربعة منها يندرج تحت كلمة الطلب، أو الافتضاء لأنه إما أن يكون طلب فعل أو ترك، وإما أن يكون كل منهما، وإما أن يكون جازماً أو غير جازم، وعلى ذلك فعندنا (الحرام، والواجب، والمكروه والمندوب) عندنا أيضاً المباح وهو التخيير.

وعرفنا في أثناء الكلام معنى التكليف وقلنا إنه طلب ما فيه كلفة، وذكرنا النظريات الحاكمة لهذا العلم، من أنه يمكن أن نسمي نظرية منهم بنظرية الحجية، نظرية الثبوت، نظرية الدلالة... وهكذا إلى أن عددنا سبع نظريات.

نظرية الحجية

سنتكلم اليوم عن قضية الحجية، كيف فكر الأصولي الأول؟ والأصولي الأول هذا هو ذلك المجتهد الذي يتبنى قواعد ومفاتيح يستطيع بها أن يستنبط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، هذا المجتهد كان شائعاً في الصحابة، وفي التابعين، وفي تابعي التابعين،

ولكن أول من ألف في أصول الفقه أو دون قواعده في كتاب هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي، مات في مصر، ودفن هنا وحيه معروف إلى يومنا هذا باسم حي الإمام الشافعي، "هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبّي القرشيّ، فقيه وإمام من أئمة أهل السنة والجماعة، وصاحب المذهب الشافعي في الفقه الإسلامي، ومؤسس علم أصول الفقه، وهو أيضاً إمام في التفسير وعلم الحديث، وقد عمل قاضياً فُعرف بالعدل والذكاء. وإضافة إلى العلوم الدينية، كان الشافعي فصيحاً شاعراً، ورامياً ماهراً، ورخّالاً مسافراً. أكثر العلماء من الثناء عليه، حتى قال فيه الإمام أحمد: «كان الشافعي كالشمس للدين، وكالعافية للناس»، وقيل أنه هو إمام قریش الذي ذكره النبي محمد بقوله: «عالم قریش يملأ الأرض علماً».

ولد الشافعي بغزة عام ١٥٠ هـ، وانتقلت به أمه إلى مكة وعمره سنتان، فحفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين، وحفظ الموطأ وهو ابن عشر سنين، ثم أخذ يطلب العلم في مكة حتى أذن له بالفتيا وهو ابن دون عشرين سنة. هاجر الشافعي إلى المدينة المنورة طلباً للعلم عند الإمام مالك بن أنس، ثم ارتحل إلى اليمن وعمل فيها، ثم ارتحل إلى بغداد سنة ١٨٤ هـ، فطلب العلم فيها عند القاضي محمد بن الحسن الشيباني، وأخذ يدرس المذهب الحنفي، وبذلك اجتمع له فقه الحجاز (المذهب المالكي) وفقه العراق (المذهب الحنفي). عاد الشافعي إلى مكة وأقام فيها تسع سنوات تقريباً، وأخذ يُلقى دروسه في الحرم المكي، ثم سافر إلى بغداد للمرة الثانية، فقدمها سنة ١٩٥ هـ، وقام بتأليف كتاب الرسالة الذي وضع به الأساس لعلم أصول الفقه، ثم سافر إلى مصر سنة ١٩٩ هـ. وفي مصر، أعاد الشافعي تصنيف كتاب الرسالة الذي كتبه للمرة الأولى في بغداد، كما أخذ ينشر مذهبه الجديد، ويجادل مخالفيه، ويعلم طلاب العلم، حتى توفي في مصر سنة ٢٠٤ هـ.

وبدأ علم أصول ينمو شيئاً فشيئاً فألف السرخسي أصولاً على مذهب الحنفية، ورأينا في القرن الرابع الجويني الذي ألف "البرهان"، وعبد الجبار المعتزلي يؤلف "المعتمد" و"العمدة" ثم يعد ذلك يتلوهم الغزالي (وقد توفي عام ٥٠٥ هـ) وألف كتابه الذي يعد بداية جديدة لأصول الفقه وهو كتاب "المستصفى". كل هذه الكتب طبعت الآن وتداولها الناس، ومنها أيضاً "المعتمد" لأبي الحسين البصري، وكتب عبد الجبار في "التوحيد"، وقد شكلت تلك الكتب الفكر الأصولي عبر القرون فيما بعد، فكيف كان يفكر الأصولي الأول وفي ماذا كان يفكر، ومن هذا الأصولي الأول؟ هو أي شخص يريد أن يكون له أصول، فنجد أنها أسئلة كلية، أسئلة يسألها الإنسان لنفسه، ويجب عنها في الحقيقة علم التوحيد أو موقف الإنسان من الكون والإنسان والحياة، فأول ما يسأل الإنسان نفسه من أين أتيت؟ ماذا أفعل أنا الآن هنا؟ ماذا سيكون مصيري غداً؟ هذه الأسئلة الثلاثة عن الماضي والحاضر والمستقبل شكلت في العقل البشري مشكلات وأجيب عنها بكيفيات مختلفة فرقت بين الأديان المختلفة والمذاهب المختلفة.

بعضهم قال إننا قد خلقنا من الطبيعة، وبعضهم آمن بأن هناك إلهاً، وبعضهم ذهب إلى أن هذه الإله متعدد، وبعضهم ذهب إلى أنه واحد، بعضهم عبد البشر، وبعضهم عبد البقر، وبعضهم عبد الشجر، لكل في كل تلك العبادات كانوا ينظرون إلى الإجابة على تلك الأسئلة: من أين أتيت؟ وماذا أفعل الآن هنا؟ وماذا سيكون غداً؟ وهي الأسئلة التي يجيب عنها كل مذهب أخلاقي أو فكري أو فلسفي، يوصف بأنه مذهب، والفرق عند الفلاسفة بين المذهب والاتجاه، أن المذهب يجيب على المشكلات الفلسفية الكبرى الثلاث (الوجود، والمعرفة، والقيم) وتلك المشكلات الثلاث الكبرى إذا أجاب عنها رأي متكامل، يجيب عن جميع تلك الأسئلة وعن جميع هذه النواحي يسمونه مذهب فلسفياً. أما إذا أجاب عن بعضها فيسمى باتجاه فلسفي، ومن أجل ذلك ولأن الوجودية على سبيل المثال لا تجيب عن هذه المباحث الثلاثة بل تجيب عن بعضها، فقد سميت باتجاه فلسفي وليست مذهب فلسفي.

أغلب الأديان تجيب على هذه الأمور الثلاثة (الوجود سواء كان الله أو الإنسان أو الكون)، والمسلمون أجابوا: أن الله تعالى هو الذي خلقنا، وأنا هنا نطبق شريعته، هذا الكلام له اتصال وثيق بأصول الفقه، وله اتصال وثيق بنظرية الحجية، أن العقيدة الإسلامية التي استقرت عن المسلمين، استقرت لأن هناك إلهاً لهذا الكون وقد خلقنا، للإجابة عن الماضي، وأنه يطالبنا بشريعة تطبق في هذا الحال لعبادته وعمارته ذلك الكون، وأنا في قابل الأيام وفي المستقبل سنعود إليه، فالمثيب سبحانه وتعالى على الأفعال الطيبة قد خلق الجنة، والمعاقب على الأفعال الرديئة قد خلق ناراً، فهناك جنة ونار في قابل الأيام أي أن هناك يوم القيامة.

إذن هذه الإجابة الكلية على الأسئلة، أنه هناك خالقاً، أن هناك شريعة، أنه هناك حساباً وعقاباً. ولذلك يعد الإيمان بلا إله إلا الله هو الركن الأول من أركان الدين، محمد رسول الله ﷺ والذي يحكم الشريعة المطبقة في واقع الناس من خلال محمد رسول الله ﷺ يجيب على السؤال الثاني، وأن هناك يوم قيامة يجيب على السؤال الثالث، وهذه الرؤية الكلية تؤثر حتى في سلوك الإنسان اليوم، في أفعاله، في توجهاته، في رغباته، في إقدامه، وفي إحجامه، لأنه عندما يتحرك، إنما يتحرك مؤمناً بأن هناك إله يراقبه وسيحاسبه، وأنه قد أمره فإن فعل معصية فعلها متأنماً، وهو يعلم أنه لا يريد أن يفعلها ويريد أن يقلع عنها حتى ولو بعد حين، حتى عندما يتذكر ذلك وإذا ما أقدم على شيء من الممكن أن يحجم عنه لأنه قد عرف أن هذا الشيء سيدخله النار مثلاً، أو إذا ما أحجم على شيء نجده يقدم عليه لأن هذا الشيء سيدخله الجنة، هذه العقائد إذن ليست محض تصورات، وليست محض أفهام قائمة بالأذهان، بل هي مسيطرة سيطرة كاملة على السلوك، على الفعل البشري أثناء اليوم، وهذا هو المخالفة بين المسلم وبين غير المسلم، أن غير المسلمين من العلمانيين مثلاً يجيب عن تلك الأسئلة بأن

الماضي لا علاقة لنا به، فهو مسكوت عنه، ليؤمن كل شخص منا ما شاء فيه بما شاء، يؤمن أن هناك إلهاً أو أن ليس هناك إله، فهذا ليس من شأننا ولا عليه ولا على مثله يجتمع البشر، أما الآن فلا بد أن نحقق المصلحة، كيف نقوم المصلحة؟ علينا أن نجتمع ويكون الرأي للأغلبية ولا بد إذن من هذا النظام أن يكون في صلبه مسألة الديمقراطية، وأن يكون حكم الشعب للشعب، عن طريق نوابه، ماذا سيكون غداً؟ أيضاً هذا أمر مسكوت عنه، إذن فليس هناك إلا هذه الحياة الدنيا، ليس معنى أن العلماني يقول بعدم وجود الإله أو بعدم وجود القيامة، ليس هذا شرطاً، إنما المهم أنه لا يعلم إلا ظاهر من الحياة الدنيا، [يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ] (الروم: ٧). هذا وصف دقيق للعلماني، وعلى ذلك تأتي فلسفة المنفعة، فلسفة اللذة والألم، فلسفة الوجودية، كل هذه الفلسفات إنما تنشأ بعد أن انفصل الإنسان عن ماضيه وعن مستقبله ونجعله لا يرى في هذه الدنيا ولا في سلوكه فيها، ولا في سيره في الحياة إلا هذه الدنيا المحدودة، حتى الذين قالوا إن الإنسان روح وجسد إنما يعتبرون أن الروح والجسد من خلال هذه المنظومة هي مادة أيضاً.

على كل حال هذا الذي تبناه المسلم بناءً على إيمانه، أو بناءً على تفكره، أو بناءً على ميراثه أنه ورث هذا من آباءه، أو بناءً على أي طريقة من الطرق، هذا لا يهمنا الآن ونحن ندرس أصول الفقه لأن هذا محله كيف نشأ؟ وما هو الدليل عليه؟ وهل هو حق أو باطل؟ إنما هو في علم التوحيد.

استقر في علم التوحيد من أنه لا بد أن تطبق شريعة الله، فسأل الأصولي نفسه، كيف ذلك؟ ومن هنا كان استمداد الأصول من علم الكلام، أو من علم التوحيد، أن المنطلق الذي انطلق الأصولي منه ليسأل نفسه كان مقررًا وقد انتهى منه في علم آخر هو علم التوحيد، فسأل الأصولي نفسه بعد أن اقتنع، وبعد أن استقر في وجدانه، أن الله خالقه، أن الله خلقه، وأن الله قد أمره بأن يطبق الشريعة لعبادته وعمارته في هذا الكون، فكيف أطبق الشريعة؟ إذن فلا بد علي أن أعرف، وبدأ يبحث في كنه المعرفة، ما المعرفة؟ فأجاب بعد التأمل والتفكير، المعرفة نوع من أنواع الإدراك، فالمعرفة معناه أنني قد أدركت، وما معنى الإدراك؟ فعرف الإدراك بأنه حصول صورة الشيء في الذهن، فلو حصل صورة شيء في الذهن فأن هذا الذهن قد أدرك، فما هو الشيء الذي يحدث في الذهن؟ الشيء في اللغة يطلق على كل حاصل، كل شيء، لم أجد لفظة أخرى، معنى هذا أن كلمة شيء قد وصلت إلى حد البدهة عندنا، لأننا نعرفها بنفسها، فكأن لا تعريف لها لأننا جميعاً ندرك معنى الشيء.

إذن فالشيء قد يكون حسيًا وقد يكون معنويًا، وقد يكون نسبة وإضافة بين شئيين، وقد يكون شيئاً مفرداً. المهم أن هذا الإدراك يعني حصول هذه النسبة أو هذا الشيء المحسوس أو هذا الشيء المعدوم حتى، لو تصورنا شيئاً معدوماً في أذهاننا مثل أن نتصور

مثلاً أن هناك شمسين يظهران للرأي على وجه الأرض، هذا شيء ليس حاصلاً، لكن لو تخيلناه وحدث صورة ذلك في أذهاننا، لكن ذلك نوع إدراك، فالمعرفة إدراك، إدراك شيء. إذن الشيء هذا قد يكون مفرداً، وقد يكون مركباً، الشيء المفرد أن أتصور هذه الزجاجية، أن أتصور هذا الميكروفون، أي أغلق عيني وحدث في مخيلتي صورة هذا الشيء، هذا هو الإدراك، هذا هو المعرفة، وحينئذ أكون قد تصورت أنني أحدثت في ذهني صورة ومنها كلمة تصور، فأنتي قد أحدثت في ذهني تصوراً للشيء. لكن لو علمت أن هذه الزجاجية، زجاجة ماء، أو أن الماء بارد، الماء تصورته مفرداً، والبرودة تصورتها مفردة، ونسبة البرودة إلى الماء تصورتها أيضاً، فأنا في هذه الجملة قد تصورت ثلاثة مفردات، المفردة الأولى وهي الماء، والثانية هي البرودة، والثالثة نسبة هذه البرودة لذلك الماء. كل هذا تصور لكنني لو أذعنت وسلمت وصدقت أن الماء بارد، لم تعد معلومة بل أصبحت عقيدة عندي، فهذا يسمونه تصديقاً.

إذن الفرق بين التصور والتصديق، أن التصور يتم للمفردات، ولكن التصديق يتم إدراك النسبة على جهة التسليم والإذعان، فيمكن أن نعرف التصور بأنه إدراك المفرد، ويمكن أن نعرف التصديق بأنه إدراك النسبة، لا نسكت ونقول وإنما نقول على جهة الإذعان، كلمة الإذعان هي المستخدمة، والإذعان يعني التسليم، أي أنني سلمت، وموافق أن الماء بارد، هكذا تحدثت المعرفة في الذهن البشري، انظروا كيف الأصولي كان يفكر.

جلس تحت الشجرة مثل نيوتن، ولكنه فكر بهذه الطريقة، بعد ذلك وجد تلك الجمل المكونة من تلك النسب التي لم أصدق بها بل تصورتها فقط، فعندما يقولون الله جل جلاله ثلاثة، أنا أدرك الله ما ذا يعني لدي إدراك بالمعنى، والعدد ثلاث مدرك معناه، الله هذا هو ثلاثة، مدرك المعنى أيضاً أنه يريد أن يقول أن الله ليس واحداً، إنما ثلاثة أشياء، ثلاثة أجزاء، ثلاثة تراكيب، المهم أنه ثلاثة، لكن غير مصدق لهذا، أنا أدركت الألوهية، وأدركت التثليث، وأدركت النسبة بينهما، ولكني لا أصدق أن الله ثلاثة، فهذا فقط أن متصور فقط.

لما تأملوا في تلك الجمل سواء منها ما أصدقه أو لا أصدقه، سألوا أنفسهم من أين جاءت هذه الجمل؟ زجاجة أو ماء وبرودة، هذا محسوس، هذا أمر محسوس، الماء بارد، أنا أرى، إذن هناك وسيلة من وسائل الإدراك وهي الرؤية، أنا أسمع، إذن الحواس الخمس إنما هي وسائل الإدراك. ماذا أرى، وماذا أسمع؟ وماذا أحس؟ أرى أن هذا ماءً، وأشعر بأنه بارد، فقلت لنفسي مسلماً إن الماء بارد، من أين أتت هذه النسبة؟ من شعوري، من إحساسي، من تجربتي، إذن هي قد أتت من الوجود، أتت من الحس، فبسبب هذه النسبة والذي أنشأها هو الحس، فسموها هذه جمل حسية، وبعد ذلك أسموها أحكام حسية، لأنني قد حكمت على الماء بالبرودة (أحكام هنا يعني جمل) من أين نشأت النسبة؟ نشأت النسبة من الحس، النار محرقة،

نشأت من الحس، السماء فوقنا، نشأت من الحس، الأرض تحتنا، نشأت من الحس، الشجرة
مثمرة... وهكذا.

لكنهم لم يجدوا كل ما يعبر عن البشر كله هكذا، بل وجدوا قسماً آخر، وهو ما أسموه
بالأحكام العقلية، وجدوا أن الإنسان من غير أن يحس ومن غير أن يشعر يمكن أن يتوصل
بفكره، لا بإحساسه لأحكام، مثل أن الكل أكبر من الجزء، هذه يفهما الإنسان بعقله ويولد منها
مفهوم آخر لا يحدث في الحس وهو أن الموسع الكبير لا يدخل في المضيق الصغير على
حالهما وهما كذلك، قال تعالى [حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ] (الأعراف: ٤٠) هذا
مستحيل، فيقول العقل إن دخول الحبل الثخين، أو الجمل في خرم الإبرة هذا مستحيل، لأن
الجمل كبير ضخم (الجمل يطلق على حبل السفينة الضخم ويطلق على الإبل) تقب المخيط
"حَتَّى يَلِجَ" هذا صغير، فتنشأ قاعدة عندي بالرغم أنني لم أرها، وهي "اجتماع النقيضين محال"
كون أن هذا كبير وهذا صغير لا محال هذا ضرب من الجنون، ومن أين أتينا أن هذا محال؟
من العقل وليس من الحس، وجدوا عقلاً.

"فيثاغورث"^(١) وجد شيئاً عجباً، وهو أنه كلما فكر في الأعداد وتراكيبها وأحوالها ثم
جاء يطبقها في الواقع وجدها صحيحة، هو قالها بفكره، بعقله، وليس بحسه، ولم يجرب،

(١) تحاك حول شخصية فيثاغورس العديد من الروايات والأساطير ويصعب التحقق منها حيث يروى أن
بيثاغورس الساموسي ولد في جزيرة ساموس على الساحل اليوناني. في شبابه قام برحلة إلى بلاد ما بين
النهرين) سوريا والعراق حالياً) وأقام في منف بمصر. وبعد ٢٠ سنة من الترحال والدراسة تمكن فيثاغوراس
من تعلم كل ما هو معروف في الرياضيات من مختلف الحضارات المعروفة آنذاك. لكن حالما عاد فيثاغورث
إلى مسقط رأسه اضطر للفرار منه وذلك لمعارضته للدكتاتور بوليكراتس في ما يخص الإصلاحات
الاجتماعية. في حوالي ٥٢٣ ق م، استقر بيثاغورث في جنوب إيطاليا في كروتوني حيث تعرف على شخص
يدعى ميلان وكان من أغنياء الجزيرة فقام ميلان بمساعدة فيثاغوراس مادياً. في هذه الأثناء ذاع صيت
فيثاغوراس واشتهر إلا أن ميلان كان أشهر منه آنذاك حيث كان عظيم الجثة، وحقق ١٢ فوزاً في الألعاب
الأولمبية، الشيء الذي كان رقماً قياسياً آنذاك. كان ميلان مولعاً بالفلسفة والرياضيات بالإضافة للرياضة،
وبسبب ولعه هذا وضع قسماً من بيته في تصرف فيثاغورس كان يكفي لافتتاح مدرسة.

اهتم اهتماماً كبيراً بالرياضيات وخصوصاً بالأرقام وقدس الرقم عشرة لأنه يمثل الكمال كما اهتم بالموسيقى
وقال أن الكون يتألف من التمازج بين العدد والنغم. أجبر فيثاغورث أتباعه من دارسي الهندسة على عدة أمور
قال أنه نقلها في رحلاته من المزاويلن للهندسة:

- ارتداء الملابس البيضاء.
- التأمل في أوقات محددة.
- الامتناع عن أكل اللحوم.
- الامتناع عن أكل الفول.

توصل إلى أن المثلث مجموع زواياه، هو مجموع قائمتيه، وذلك أنه ولا بد أن تكون الزاويتين الأخرتين مساوية للزاوية الخارجية، والزاوية الخارجية مع الثالثة تمثل 180 درجة أو تمثل قائمتين، فمجموع المثلث قائمتين، ثم رسم ذلك على الأرض فوجده صحيحاً، فجن حتى قيل عنه أنه كان يعبد العدد، هو في الحقيقة أنه لم يكن يعبد العدد، إنما كان يجعل العدد دالاً على وجود الله، لأن هناك شيئاً آخر خارج العقل، وخارج الحس، قد وضع هذه الأشياء، وإلا فكيف توصل عقله من غير حس لإدراك هذه المعلومات؟ ثم لما طبقت في الحس، ظهرت صحيحة، من أين أتى هذا؟ من أين أتى لي؟ إلا أن يكون خارجي، هذا كان تفكير فيثاغورث، بغض النظر عن صحته من عدمه لكن نعلم أن هناك أحكاماً عقلية، يكون سبب النسبة، أن $2 = 1 + 1$ ليس هو الحس بالدرجة الأولى، إنما هو العقل، هذا العقل مبني في الحقيقة على الحس، لكنه بواسطة، فهو بدأ بالحس، أتى ببرتقالة، ثم أتى ببرتقالة أخرى، وسمى هذه واحدة، فسمى هذه واحدة وواحدة، فهما اثنتان، لكن عندما نتوصل إلى أحكام عقلية معقدة لا يمكن تصورهما في الواقع نعلم أن هناك ما ينشئ النسبة غير الحس.

هناك مثال وإن كان فيه شيء من الصعوبة أرجو أن يكون سهل بالنسبة لكم: ما يسمى حذف العامل الصفري، فحذف العامل الصفري ممنوع في الرياضة، إذا كان: $s^2 - s^2 = 0$ فلو أخذنا s كمشارك إذن $s - s$ ، أو حللنا ذلك فرق بين مربعين $(s+s)(s-s)$ فإذا حذفنا العامل الصفري - فهذه كلها قواعد منطقية لم نخطئ فيها - إذا كانت $s=2$ وهذا محال، أين الخطأ، يجوز لنا أن نأخذ مشترك، نعم، لأنه لو جعلناها أرقاماً لكانت كذلك: $6-6$ يجوز أن نكتبها $2 \times 3 - 2 \times 2$ ، وإذا فككت تكون $6-6$. ما الخطأ؟ الخطأ هو في هذا الحذف، حذف العامل الصفري.

ومن هنا جاء أهل الرياضة ليقولوا أشياء قد لا يدركها كثير من الناس أن الصفر كمية غير معينة، بمعنى أن الصفر لا يساوي صفراً، المهم أن 2 لا يمكن أن تساوي 1 ، هذا ضلال مبين.

إذن هناك أحكام عقلية، وهناك أحكام حسية، فالأحكام منهي حسي، تجريبي، ومنها عقلي، مازال الأصولي يفكر ويفكر، إذا كان الأمر كذلك فمن أين أتينا بقولنا "الصلاة واجبة" و "السرقه حرام" هل من الحس؟ هل من الوجود؟ أم من العقل؟ أم من الحس والعقل معاً؟ أم

يعتقد فيثاغورس وتلاميذه أن كل شيء مرتبط بالرياضيات وبالتالي يمكن التنبؤ بكل شيء وقياسه بشكل حلقات إيقاعية. استطاع فيثاغورس إثبات نظريته مبرهنة فيثاغورث في الرياضيات والتي تقول: في مثلث قائم الزاوية، مربع طول الوتر يساوي مجموع مربعي طولي الضلعين المحاذيين للزاوية القائمة، عن طريق حسابه لمساحة المربعات التي تقابل كل ضلع من أضلاع المثلث قائم الزاوية. استفاد الكثير من المهندسين في العصر الحاضر من هذه النظرية في عملية بناء الأراضي.

من شيء آخر؟ فوجد في الحقيقة أنه من شيء آخر، وما هو؟ فوجد الأصولي أنه الوحي، فالله سبحانه وتعالى قال: "أَقِمِ الصَّلَاةَ" و "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ وَالسَّارِقُ [وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ]... [وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ] فهذه الجمل من هذا النوع إنما قد أتت النسبة التي وصفت الصلاة بأنها واجبة من الشرع، النسبة جاءت من الشرع، كما أن البرودة للماء، والإحراق من النار أتى من الحس، وكما أن عدم جواز حذف العامل الصفري أتى من العقل، فكذلك الوجوب للصلاة، والحرمة للسرقة أتت من الشرع، فهناك أحكام شرعية.

ما هو مصدر النسب والأحكام؟ كيف أصل حتى أتتحقق إلى أن حسي إنما هو حس صحيح؟ وكيف أتتحقق إلى أن النتيجة العقلية هي نتيجة صحيحة؟ وكيف أتتحقق من أن هذه النسبة التي نسبت بها أفعال البشر هي فعلاً مراد الشارع من شرعه، وكيف؟ فقالوا في مجال الحس بالتكرار، وكانوا يعنون التكرار ما عني بالضبط في منهج علم الحديث بالتجربة. والتكرار يشتمل على تجربة وملاحظة واستنتاج، والعقلي بالنظر، والشرعي بالنقل.

حسي ←→ بالتكرار

عقلي ←→ بالنظر

شرعي ←→ بالنقل

من هناك بدأ ينبت علم أصول الفقه ليجيب، فأصول الفقه منهج مساوي لمنهج إدراكنا للجمل التي نشأت من الحس، ومساوي لمنهج إدراكنا، وتأكدنا وتثبتنا للجمل التي نشأت من التفكير والتعقل، فهو يجيب على هذه المساحة، فهنا قالوا بالنقل، وأصبحت عندهم العلوم، منها ما هو حسي، ومنها ما هو عقلي، ومنها ما هو شرعي، وليست هذه قسمة تفصل الدين عن الحس والعقل، بل هذا مجال لإنشاء النسب في جمل مفيدة، فلما أن فهم بعض الناس خطأً أن هذا التقسيم، إنما هو تقسيم يجعل الدين في مقابلة العقل أنكروا هذا التقسيم، ولهم الحق في ذلك إن كان المنطلق هكذا، لكن الأمر ليس كذلك، تقسيمهم للعلوم إلى حسي وعقلي وشرعي، نشأ بناء على منشأ النسبة في الجملة المفيدة، فالحسي لا أستطيع أن أحكم على النار بأنها محرقة بمجرد أنها أحرقتني - انظروا إلى الدقة وإلى المنهج العلمي لإدراك الحقيقة في مجال الحس وهو التجربة والملاحظة والاستنتاج - بل ينبغي علي أن أضع الظروف المختلفة، فقد أكون قد احترقت لخاصية في أنا وليست في النار، وعلى ذلك لا بد أن أمر أحد غيري أن يلامس النار، فإن فعل فاحترق فلعل ذلك يصيب الرجال دون النساء، فإن فعلت امرأة احترقت، فلعل هذا يصيب الكبار دون الصغار، فإن فعل ذلك الصغير والكبير والشرقي والغربي والأبيض والأحمر والأصفر والأسود وكل الناس فاحترقوا، كانت تلك خاصية النار، ونقول حينئذ النار محرقة، ويكون نسبة الإحراق من النار قد أتت من التكرار ولذلك فإنهم يعرفون الحكم العادي

- ويقصدون بالعادي ما نشأ عن الحس- بأنه ثبوت أمر لأمر، أو نفيه عنه. النار محرقة، النار أمر، والإحراق أمر، أثبت الإحراق للنار، أو الماء ليس بمحرق، أيضاً نفيت الإحراق عن الماء، هي هي، فهي جمل مفيدة، هذا الثبوت، ثبوت أمر لأمر، أو نفيه عنه من أين جاء؟ متوقفاً على التكرار، والتكرار هنا يساوي المنهج العلمي الحديث، في أنهم عندما تكلموا عن الحكم العقلي، قالوا إنه ثبوت أمر لأمر أو نفيه عنه، غير متوقف على تكرار كالحسي، ولا وضع واضح كالشرعي، الشرع هو الذي وضع أن الصلاة واجبة، وأن السرقة حرام، وعلى ذلك فالحكم الشرعي على نفس النمط، لأننا قلنا إنه خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين، الحكم الشرعي الذي هو قسيم العقلي والحسي، هنا ثبوت أمر لأمر الصلاة واجبة، أو نفي عنه الخمر ليست بحلال، متوقفاً على وضع واضح، الواضع هو الله تعالى.

جاء أحدهم وقال إن هناك حكم رابع وهو الحكم اللغوي، الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب.. الخ، الحكم اللغوي، والواضع في الحكم اللغوي هو واضع اللغة، فمن هو واضع اللغة؟⁽¹⁾ كل تلك الأسئلة نراها في الأصول، من الذي وضع الألف والسين والدال أمام

(1) رأي ابن فارس:

قال ابو الحسين أحمد بن فارس في فقه اللغة اعلم أن لغة العرب توقيف ودليل ذلك قوله تعالى (وعلم آدم الأسماء كلها) فكان ابن عباس يقول: علمه الأسماء كلها وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وحمار وأشبه ذلك من الأمم وغيرها وروى خصيف عن مجاهد قال علمه اسم كل شيء وقال غيرهما إنما علمه أسماء الملائكة وقال آخرون علمه أسماء نزيته أجمعين قال ابن فارس والذي نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس. فإن قال قائل لو كان ذلك كما تذهب إليه لقال ثم عرضهن أو عرضها فلما قال عرضهن علم أن ذلك لأعيان بني آدم أو الملائكة لأن موضوع الكناية في كلام العرب أن يقال لما يعقل عرضهن ولما لا يعقل عرضها أو عرضهن. قيل له إنما قال ذلك والله أعلم لأنه جمع ما يعقل وما لا يعقل فغلب ما يعقل وهي سنة من سنن العرب أعني باب التغليب وذلك كقوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع) فقال منهم تغليباً لمن يمشي على رجلين وهم بنو آدم. فإن قال: أفنقولون في قولنا سيف وحسام وعضب إلى غير ذلك من أوصافه إنه توقيف حتى لا يكون شيء منه مصطلحاً عليه؟ قيل له: كذلك نقول. والدليل على صحته إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه ثم احتجاجهم بأشعارهم ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج بنا لو اصطلاحنا على لغة اليوم ولا فرق. ولعل طائفاً يظن أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد وليس الأمر كذلك بل وقف الله عز وجل آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه وانتشر من ذلك ما شاء الله ثم علم بعد آدم من الأنبياء صلوات الله عليهم نبياً نبياً ما شاء الله أن يعلمه حتى انتهى الأمر إلى نبيينا محمد فأتاه الله من ذلك ما لم يؤته أحداً قبله تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة ثم قر الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت فإن تعمل اليوم لذلك متعمل وجد من نقاد العلم من ينفية

ويرده. ولقد بلغنا عن أبي الأسود الدؤلي أن امرءا كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود، فسأله أبو الأسود عنه فقال: هذه لغة لم تبلغك فقال له يابن أخي إنه لا خير لك فيما لم يبلغني فعرفه بلطف أن الذي تكلم به مختلق. وخلة أخرى إنه لم يبلغنا أن قوما من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه فكنا نستدل بذلك على اصطلاح قد كان قبلهم وقد كان في الصحابة رضي الله عنهمم البلغاء والفصحاء من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به وما علمناهم اصطلاحوا على اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدمهم، ومعلوم أن حوادث العالم لا تتقضي إلا بانقضائه ولا تزول إلا بزواله وفي كل ذلك دليل على صحة ما ذهبنا إليه من هذا الباب. هذا كله كلام ابن فارس وكان من أهل السنة.

رأي ابن جنى:

وقال ابن جنى في الخصائص، وكان هو وشيخه أبو علي الفارسي معتزليين، باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح. هذا موضع محوج إلى فضل تأمل غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي ولا توقيف إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يوما هي من عند الله واحتج بقوله تعالى (وعلم آدم الأسماء كلها) وهذا لا يتناول موضع الخلاف وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله أقرر آدم على أن واضع عليها وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به، وقد كان أبو علي رحمه الله أيضا قال به في بعض كلامه، وهذا أيضا رأي أبي الحسن؛ على أنه لم يمنع قول من قال إنها تواضع منه وعلى أنه قد فسر هذا بأن قيل إنه تعالى علم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات العربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرومية وغير ذلك من سائر اللغات فكان آدم وولده يتكلمون بها ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا وعلق كل واحد منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه واضمحل عنه ما سواها لبعدهم عنها. وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده والانتواء على القول به فإن قيل فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء وحدها دون غيرها مما ليس بأسماء، فكيف خص الأسماء وحدها؟ قيل اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة ولا بد لكل كلام مفيد منفرد من الاسم وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الفعل والحرف، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز أن يكتفي بها عما هو تال لها ومحمول في الحاجة إليه عليها. قال ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحيا وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة، قالوا وذلك بأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظا إذا ذكر عرف به ما مسماه ليمتاز عن غيره وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إنداؤه كالفاني وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد وكيف يكون ذلك لو جاز وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والتعذر مجراه، فكأنهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم فأومؤوا إليه وقالوا إنسان إنسان إنسان فأبى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك فقالوا يد عين رأس قدم أو نحو ذلك فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معنيها وهلم جرا فيما سوى ذلك من الأسماء والأفعال والحروف، ثم لك من بعد ذلك أن تنتقل هذه المواضعة إلى غيرها فتقول الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه مرد والذي اسمه رأس فليجعل مكانه سر وعلى هذا بقية الكلام وكذلك لو بدئت اللغة الفارسية فوفعت

المواضعة عليها لجاز أن تتقل ويولد منها لغات كثيرة من الرومية والزنجية وغيرهما وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراع الصناعات والآلات صنائعهم من الأسماء كالنجار والصانع والحائك والبناء وكذلك الملاح قالوا ولكن لا بد لأولها من أن يكون متواضعا عليه بالمشاهدة والإيماء، قالوا والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدا على شيء إذ قد ثبت أن المواضعة لا بد معها من إيماء وإشارة بالجراحة نحو الموماً إليه والمشار نحوه قالوا والقديم سبحانه لا جراحة له فيصح الإيماء والإشارة منه بها فيبطل عندهم أن تصح المواضعة على اللغة منه تقديس أسماؤه، قالوا ولكن يجوز أن ينقل الله تعالى اللغة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها بأن يقول الذي كنتم تعبرون عنه بكذا عبروا عنه بكذا والذي كنتم تسمونه كذا ينبغي أن تسموه كذا وجواز هذا منه سبحانه كجوازه من عباده ومن هذا الذي في الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشكال في حروف المعجم كالصورة التي توضع للمعميات والتراجم وعلى ذلك أيضا اختلفت أقلام ذوي اللغات كما اختلفت ألسن الأصوات المرتبة على مذاهبهم في المواضعات فهذا قول من الظهور على ما تراه، إلا أنني سألت يوما بعض أهله فقلت ما تتكر أن تصح المواضعة من الله سبحانه وإن لم يكن ذا جراحة بأن يحدث في جسم من الأجسام خشبية أو غيرها إقبالا على شخص من الأشخاص وتحريكا لها نحوه ويسمعي حال تحرك الخشبية نحو ذلك الشخص صوتا يضعه اسما له ويعيد حركة تلك الخشبية نحو ذلك الشخص دفعات مع أنه عز اسمه قادر على أن يقنع في تعريفه ذلك بالمرة الواحدة فتقوم الخشبية في هذا الإيماء وهذه الإشارة مقام جراحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضعة وكما أن الإنسان أيضا قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبية نحو المراد المتواضع عليه فيقيمها في ذلك مقام يده لو أراد الإيماء بها نحوه فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ولم يخرج من جهته شيء أصلا فأحكيه عنه وهو عندي وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع كون مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة غير ناقلة لسانا إلى لسان فاعرف ذلك.

* وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وحين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الطيبي ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل.

واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت دائم التتقير والبحث عن هذا الموضوع فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي مختلفة جهات التغول على فكري وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاق والرفقة ما يملك علي جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله ومنه ما حذوته على أمثلتهم فعرفت بنتابعه وانقياده وبعد مراميه وأماده صحة ما وفقوا لتقديمه منه ولطف ما أسعدوا به وفرق لهم عنه وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله تعالى فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه وأنها وحي ثم أقول في ضد هذا إنه كما وقع لأصحابنا ولنا وتنبهوا وتنبهنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا وإن بعد مداه عنا من كان أطف منا أذهانا وأسرع خواطر وأجراً جنانا فأقف بين الخلتين حسيروا وأكاثرها فأنكفيء مكثورا وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها قلنا به هذا كله كلام ابن جني.

وقال الإمام فخر الدين الرازي في المحصول وتبعه تاج الدين الأرموي في الحاصل وسراج الدين الأرموي

في التحصيل ما ملخصه:

النظر الثاني في الواضع:

الألفاظ إما أن تدل على المعاني: (أ) بذواتها أو (ب) بوضع الله إياها أو (ج) بوضع الناس (د) أو بكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس. والأول مذهب عباد بن سليمان، والثاني مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري وابن فورك، والثالث مذهب أبي هاشم، وأما الرابع فإما أن يكون الابتداء من الناس والتتمة من الله وهو مذهب قوم أو الابتداء من الله والتتمة من الناس وهو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني.

والمحققون متوقفون في الكل إلا في مذهب عباد، ودليل فسادهم أن اللفظ لو دل بالذات لفهم كل واحد منهم كل اللغات لعدم اختلاف الدلالات الذاتية واللازم باطل فالملزوم كذلك واحتج عباد بأنه لو لا الدلالة الذاتية لكان وضع لفظ من بين الألفاظ بإزاء معنى من بين المعاني ترجيحاً بلا مرجح وهو محال وجوابه أن الواضع إن كان هو الله فتخصيصه الألفاظ بالمعاني كتخصيص العالم بالإيجاد في وقت من بين سائر الأوقات وإن كان هو الناس فلعله لتعين الخطران بالبال ودليل إمكان التوقف احتمال خلق الله تعالى الألفاظ ووضعها بإزاء المعاني وخلق علوم ضرورية في ناس بأن تلك الألفاظ موضوعة لتلك المعاني ودليل إمكان الاصطلاح إمكان أن يتولى واحد أو جمع وضع الألفاظ لمعان ثم يفهمها لغيرهم بالإشارة كحال الوالدات مع أطفالهن وهذان الدليلان هما دليلان إمكان التوزيع.

وقال إمام الحرمين في البرهان: اختلف أرباب الأصول في مأخذ اللغات فذهب ذاهبون إلى أنها توقيف من الله تعالى وصار صائرون إلى أنها تثبت اصطلاحاً وتواطؤاً وذهب الأستاذ أبو إسحاق في طائفة من الأصحاب إلى أن القدر الذي يفهم منه قصد التواطؤ لا بد أن يفرض فيه التوقيف. والمختار عندنا أن العقل يجوز ذلك كله فأما تجويز التوقيف فلا حاجة إلى تكلف دليل فيه ومعناه أن يثبت الله تعالى في الصدور علوماً بديهية بصيغ مخصوصة بمعاني فتبين العقلاء الصيغ ومعانيها ومعنى التوقيف فيها أن يلقوا وضع الصيغ على حكم الإرادة والاختيار وأما الدليل على تجويز وقوعها اصطلاحاً فهو أنه لا يبعد أن يحرك الله تعالى نفوس العقلاء لذلك ويعلم بعضهم مراد بعض ثم ينشئون على اختيارهم صيغاً وتقترن بما يريدون أحوال لهم وإشارات إلى مسميات وهذا غير مستنكر وبهذا المسلك ينطلق الطفل على طوال ترديد المسموع عليه ما يريد تلقينه وإفهامه فإذا ثبت الجواز في الوجهين لم يبق لما تخيله الأستاذ وجه والتعويل في التوقيف وفرض الاصطلاح على علوم تثبت في النفوس فإذا لم يمنع ثبوتها لم يبق لمنع التوقيف والاصطلاح بعدها معنى ولا أحد يمنع جواز ثبوت العلوم الضرورية على النحو المبين. فإن قيل قد أثبت الجواز في الوجهين عموماً فما الذي اتفق عندكم وقوعه. قلنا ليس هذا مما يتطرق إليه بمسالك العقول فإن وقوع الجائز لا يستدرك إلا بالسمع المحض ولم يثبت عندنا سمع قاطع فيما كان من ذلك وليس في قوله تعالى: (وعلم آدم الأسماء كلها) دليل على أحد الجائزين فإنه لا يمتنع أن تكون اللغات لم يكن يعلمها فعلمه الله تعالى إياها ولا يمتنع أن الله تعالى أثبت ابتداء وعلمه إياها. وقال الغزالي في المنحول قال قائلون اللغات كلها اصطلاحية إذ التوقيف يثبت بقول الرسول عليه السلام ولا يفهم قوله دون ثبوت اللغة. وقال آخرون: هي توقيفية إذ الاصطلاح يعرض بعد دعاء البعض بالاصطلاح ولا بد من عبارة يفهم منها قصد الاصطلاح. وقال آخرون ما يفهم منه قصد التواضع توقيفي دون ما عدها ونحن نجوز كونها اصطلاحية بأن يحرك الله رأساً واحد يفهم آخر أنه قصد الاصطلاح. ويجوز كونها توقيفية بأن يثبت الرب تعالى مراسم وخطوطاً يفهم الناظر فيها العبارات ثم يتعلم البعض عن البعض. وكيف لا يجوز في العقل كل واحد منهما ونحن نرى الصبي يتكلم بكلمة أبويه ويفهم ذلك من قرآن أحوالهما في حالة صغره فإن الكل جائز. وأما وقوع أحد الجائزين فلا يستدرك بالعقل ولا دليل في السمع وقوله تعالى: (وعلم آدم الأسماء كلها) ظاهر في كونه توقيفياً وليس بقاطع ويحتمل كونها مصطلحاً عليها من

الحيوان المفترس، ومن الذي وضع الميم والألف والهمزة أمام هذا الذي يحدث الري عند الإنسان (ماء) قالوا ستة مذاهب عند الأصوليين

١ - أنه الله: وعلم آدم الأسماء كلها.

٢ - البشر: من خلال المحاولات إلى أن يصل لوضع أصوات بإيذاء معاني وتأخذ اللغة في النمو.

٣ - الله والبشر

٤ - التوقف

المقصود أن الأصولي فكر في هذه المساحة، من أين أتت هذه النسبة، وكيف أتأكد منها؟ من أراد أن يتأكد من النسب الحسية فعليه بمنهج علمي يدرك الوجود وهو (التجربة والملاحظة والاستنتاج) هذا كلام المسلمين ليس بألفاظهم إنما هم عايشوا ذلك هكذا، إدراك الوجود في صورة الحس والعقل وإدراك الوحي في صورة الشرع، وأن هذا يسبب المعرفة (الوجود والوحي)، والوجود والوحي مصدرًا للمعرفة عند المسلمين، ليس الوجود فقط وليس الوحي فقط أيضاً، لأن الجمل المفيدة تتكون من الحس والعقل وهو مرجعه إلى الوجود، ومن النقل وهو مرجعه إلى الوحي، فهناك تشابه يجمع بين هذا كله وهو أنها مناهج للتوصل إلى

خلق الله تعالى قبل آدم. انتهى. وقال ابن الحاجب في مختصره الظاهر من هذه الأقوال قول أبي الحسن الأشعري. قال القاضي تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي: معنى قول ابن الحاجب: القول بالتوقف عن القطع بواحد من هذه الاحتمالات وترجيح مذهب الأشعري بغلبة الظن. قال وقد كان بعض الضعفاء يقول إن هذا الذي قاله ابن الحاجب مذهب لم يقل به أحد لأن العلماء في المسألة بين متوقف وقاطع بمقالته فالقول بالظهور لا قائل به. قال: وهذا ضعيف فإن المتوقف لعدم قاطع قد يرجح بالظن ثم إن كانت المسألة ظنية اكتفى في العمل بها بذلك الترجيح وإلا توقف عن العمل بها، ثم قال: والإنصاف أن الأدلة ظاهرة فيما قاله الأشعري، فالمتوقف إن توقف لعدم القطع فهو مصيب وإن ادعى عدم الظهور فغير مصيب. هذا هو الحق الذي فاه به جماعة من المتأخرين منهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح العنوان. وقال في رفع الحاجب: اعلم أن للمسألة مقامين أحدهما الجواز فمن قائل لا يجوز أن تكون اللغة إلا توقيفا، ومن قائل: لا يجوز أن تكون إلا اصطلاحا. والثاني أنه ما الذي وقع على تقدير جواز كل من الأمرين والقول بتجوز كل من الأمرين هو رأي المحققين ولم أر من صرح عن الأشعري بخلافه. والذي أراه أنه إنما تكلم في الوقوع وأنه يجوز صدور اللغة اصطلاحا ولو منع الجواز لنقله عنه القاضي وغيره من محققي كلامه ولم أرهم نقلوه عنه بل لم يذكره القاضي وإمام الحرمين وابن القشيري والأشعري في مسألة مبدأ اللغات البتة وذكر إمام الحرمين الاختلاف في الجواز ثم قال: إن الوقوع لم يثبت وتبعه القشيري وغيره. بداية اللغة من كتاب المزهر للسيوطي.

الحقيقة، مناهج للتوصل للحقيقة في مجال الوجود، ومناهج للتوصل إلى الحقيقة في مجال الوحي.

هذا أصول الفقه هو المنهج الذي يوازي المنهج التجريبي في عالم الفيزياء، فأصول الفقه هو منهج المسلمين في الوصول إلى الحقيقة، في الوصول إلى الحق في مجال الوحي.

المرجعية

فلما فكر كذلك قال إذن أنه لا بد أن أجعل لي مرجعاً، ما معنى المرجعية؟ المرجعية تعني أن أقبل الشيء وأجعله في ذاته برهاناً، ولا يحتاج إلى برهان آخر، وإلا وصلنا إلى شيء غير معقول من التسلسل، والذي يصل في المعقولات إلى التسلسل لا يصل إلى شيء، يصل إلى متاهة لا إجابة فيها عن أي سؤال، وهكذا أراد بعض الفلاسفة فقاموا لهم (سقراط، وأرسطو) للقضاء على السفسطة، وهي أن الأشياء ليس لها حقائق ثابتة وعلى ذلك ينبغي علينا أن نسأل دائماً، من خلقنا الله؟ فمن خلق الله؟ إله آخر؟ وهكذا التساؤلات لدى الفلسفة اليونانية، وهي متاهات لا علاقة لها بالواقع والمعاش، ولذلك كثير من هذه الترهات هي التي ولدت فلاسفة الغرب، قديماً وحديثاً.

ففكر الأصولي وقال لنفسه من أين هذه النسبة؟ ووجد أن هذه النسبة موجودة في مصدرين أساسيين، الكتاب والسنة، وقال إن الكتاب لا بد علينا أن نعتبره حجة، مرجع، هو مهيم علينا، ويكون المرجع الأخير والحجة النهائية التي بها يقف التسلسل، وكذلك السنة، وبدأ في البحث في هذه الأدلة، في هذه الحجية، فقال إذن ما الكتاب؟ وما هي صفاته؟ وكيف نقل إلينا؟ وما مرتبته مع الدليل الثاني؟ وما الحال إذا حدث بينهما تعارض؟ وما هي السنة؟ وما هي أنواعها؟ وما هي أقسامها؟ وكيف نتأكد؟ ثرة من الأسئلة تثور في ذهن الأصولي لتحديد معنى هذا الذي قد سيره حجة، والذي آمن بأنه كان سبباً للنسبة في الجمل المنسوبة إلى الشريعة، التي فيها المبتدأ فعل إنسان، والتي فيها الخبر حكم من أحكام الله تعالى، فعرف الكتاب بالتالي: "كلام الله المنزل، على محمد ٣ المنقول إلينا بالتواتر بين دفتي المصحف، المتحدى بأقصر سورة منه" كلام الله، هنا في التعريفات كل لفظة يسموها أهل المنطق (واضعي التعريف) قيد، هذا القيد كل كلمة لا بد أن يكون لها معنى وسبب وفائدة، إما أنها تدخل في التعريف أفراد هذا المعرف، وإما أنها تمنع من دخول غير المعرف في هذا التعريف حتى يكون التعريف كما يقول المناطقة جامعاً مانعاً، جامعاً لأفرداه، مانعاً من دخول غيره فيه، فيكون تحديداً ولذلك سمي حداً، كلام الله، فكلمة الله أخرجت كلام الملائكة وكلام الرسول وأخرجت كلام الأئمة، وكلام الهذيان والبشر.

كلام الله، كلام الله قائم بنفسه وهي صفة من صفاته. المنزل، فكلمة المنزل جعلت القرآن هو ما بين أيدينا، وما بين أيدينا إنما هو ما أنزله الله وسمح به للبشر على سيدنا محمد ﷺ فقط، فكلام الله لا ينتهي، فكلام الله تعالى لا نهاية له، فهي صفة من صفاته.

المنزل: نزل على آدم، ونوح، وموسى، وداود، وعيسى عليهم الصلاة والسلام، وصحف إبراهيم، وجاء سيدنا محمد ﷺ فأخرج باقي الأنبياء من التعريف، إذن نحن نعرف القرآن ولا نعرف التوراة ولا الإنجيل، ولا الزبور، ولا صحف إبراهيم ولا خلفه، فكل كلمة في التعريف إما أنها تمنع، وإما أنها تجمع الأفراد، وتمنع من دخول غير المعرف في هذا العمل.

لو وقفنا فقط عند "كلام الله المنزل، على محمد ﷺ" في التعريف لدخلت فيه الأحاديث القدسية، ويكون بذلك تعريف غير مانع، فلا بد أن أقول "المتحدى بأقصر سورة منه" حتى يخرج الحديث القدسي، ولماذا أقصر سورة؟ ولم يقل أقصر آية؟ لأن أقصر آية ليس متحدى بها. أقصر آية قد تشتمل على كلمة واحدة مثل قوله تعالى "مداهمتان" وهنا لا يكون هنالك نظم متحدى بمثله، القرآن لم يتحدى بأنه أورد لفظ هو موجود في اللغة، أين التحدي في هذا؟ التحدي يأتي في النظم، والكلمة الواحدة قد لا يؤخذ منها نظاماً، لكن السورة فيها نظم، وفيها موضوع، وفيها تحدي كامل [أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَاذْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ] (هود: ١٣)، ولم يقل آية، فالمتحدى به هو السور.

"المنقول إلينا بالتواتر" أي المنقول إلينا يقيناً، ما التواتر؟ أن الحادثة المعينة المنقولة يشاهدها جم غفير يستحيل تواطئهم، اتفاهم على الكذب، فتعريف التواتر "نقل الجَمِّ الغفير عن الجم الغفير، ممن يستحيل تواطئهم على الكذب، في كل طبقة إلى منتهاه" رسول الله ﷺ سمع منه القرآن جم من الصحابة يستحيل أن نتصور أنهم يتواطئون على الكذب، ليست من العادة أن يتفق الناس على الكذب، وهذه هي التي تحدث العلم اليقيني عند الإنسان، وأخذ أيضاً في المنهج التجريبي على سبيل المثال في الطب عندما يعتمدون على وراية يريدون تسجيلها فإنهم لا يكتفون برواية شخص لحادثة معينة، أو لشعور معين، أو لوصف معين، بل يأخذون هذا الوصف، ويأخذونه من غيره، ممن يختلفوا معه في الثقافة، ويختلفوا معه في الدين، ويختلفوا معه في التنشئة، حتى يصلوا إلى الموضوعية، والموضوعية هي ما كانت خارج الذات عندهم، وعلى ذلك حتى يصلوا إلى هذا ينبغي عليهم أن يبحثوا عن شيء يمنع الاتفاق على الكذب، ولذلك علماء الحديث قالوا: من الممكن أن يتفق الجم الغفير على الكذب، وهذا مشاهد فيما لو حل الوباء بأرض معينة، وخاف أهلها من تأثر التجارة فيها، فكلما قابلنا أحد منهم وقلنا له الوباء في بلدك؟ قال لا، خوفاً من أن تتعطل المصالح، وهذا حصل في الهند عند ظهور

الطاعون فيها. تشكك بعض المؤرخين في وجود مجنون ليلي لأن بني عامر كانوا كلما سألهم أحد من الناس أنكم المجنون؟ يعتبرونها إهانة لتلك القبيلة فيقولون: ما كان عندنا مجنون، وما كان عندنا أحد بهذا الاسم، وهو موجود. إلى أن تشكك بعض الباحثين في وجود تلك الشخصية "قيس بن الملوح" يتشككون في وجوده لأن كثيراً من أهله ينكرونه دفعاً للمعرة التي كانت تصيبهم في ذلك الزمن من وجود هذه الشخصية فيهم.

إذاً ممكن أن جماعة كثيرة من الناس خوفاً على عقائدها، خوفاً على بلدها، خوفاً على شرفها وكرامتها بين الناس أن تتفق على الكذب، ولكننا نريد أن نتأكد وينبغي أن نتأكد من أن الجم الغفير قد وصل إلى مرحلة باختلاف الأحوال، والأنواع، والأشخاص، والأزمان، والأماكن، يستحيل عادة أن يتواطأ مثلهم على الكذب، وأن يكون هذا الجم الغفير قد نقل هذا إلى جم غفير آخر في الجيل الذي بعده، ففي الجيل الذي بعده إلى منتهاه، وهذا موجود في القرآن، لأن القرآن الذي بين أيدينا نقل إلينا بهذه الطريقة بقراءات مختلفة، وصلت إلى عشر قراءات، سمعها كلها من النبي ﷺ بهذا الترتيب الذي في المصحف، سمعه منه هذا أكثر من ثلاثمائة ألف صحابي، نقلوه إلى التابعين، والتابعون نقلوه إلى تابعي التابعين، الصحابة هم الذين رأوا النبي، التابعين هم الذين رأوا الصحابة، تابعوا التابعون لم يروا الصحابة، وهكذا كل جيل يأتي يدرك بعض الصحابة ولو واحد فيكون من التابعين، يدرك لو واحد من التابعين فيكون من تابعي التابعين.

أناس كثيرة عن أناس كثيرة، عن أناس كثيرة إلى منتهاه وهو سيدنا رسول الله ﷺ قد سمعت هذا القرآن، فالذي نتأكد منه تأكداً يقينياً - ليس المسلمون فقط بل العالمون - كل العالمين متأكدون أن المصحف الذي بين أيدينا هذا هو الذي صدر من محمد ﷺ بغض النظر عن إن كان هذا المصحف إلهي أو غير إلهي، لكن لا يمكن لعاقل أن ينكر أن هذا المصحف الذي بين أيدينا الآن أنه هو الذي نزل على محمد ويدهي أنه مخالف لما كان بين أيدي الصحابة الذين سمعوه، لماذا؟ لأننا قد نقلناه متواتراً، أي شائعاً مستفيض استفاضة تجعل الإنسان يطمئن إلى هذا النقل.

من أنواع العلم الضروري هو العلم المتواتر، لا يمكن أن ينكر أحداً من البشر - كافر أو مسلم - وجود لندن، فملايين من الناس زاروها برغم أننا لم نذهب إليها، ولا يمكن لبشر لديه مسحة من العقل أن ينكر مكة والحج كل عام، فلو سمعنا من أحد من الناس ممن يدرك الزمان والمكان لاتهمناه بأنه مجنون، لكن لو كان مدرك للزمان والمكان وينكر وجود مكة فننظر إليه نظرة أنه مجنون، لماذا؟ الرجل لم يذهب إلى هناك ولم ير مكة حتى يحكم بيقين أنها موجودة، لا حكم بالتواتر لأننا قد سمعنا من كل الناس، فكذلك القرآن.

هذه القراءات العشر يختلف بعضها عن بعض في سبع قضايا، في الحذف والإثبات، وفي التقديم والتأخير، وفي بعض القضايا النحوية، وفي الأداء وقال الهمياني: "علم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع"^(١).

وإلى لقاء آخر إن شاء الله

(١) إبراهيم مصطفى ورفاقه، المعجم الوسيط، دار الدعوة، مصر، ط الثالثة.